شروط وأحكام إصدار واستخدام بطاقات بنك الخليج الائتمانية
(فيزا/ماستركارد)

شروط وأحكام إصدار واستخدام بطاقات بنك الخليج الائتمانية (فيزا/ماستركارد)

تمثل كافة الشروط والأحكام المدرجة في ما يلي وكذلك تعديلاتها من وقت لآخر، شروط الإصدار والاستخدام والتعاقد بين حامل البطاقة والبنك لإصدار واستخدام البطاقة وتسري بمجرد توقيع حامل البطاقة على هذه الاتفاقية:

1) التعريفات المعنية بهذه الاتفاقية يقصد بها المعاني التالية:

أ) الاتفاقية: يقصد بها الشروط والأحكام الواردة أدناه وتعديلاتها من وقت لآخر بما في ذلك طلب الإصدار.

ب) كشف الحساب: يقصد به الكشف الذي يرسله البنك لحامل البطاقة الأساسية بصفة دورية شهرياً والذي يوضح جميع العمليات والقيودات التي تمت على حساب البطاقة خلال الشهر السابق لإصدار كشف الحساب.

ت) ماكينات الصراف الآلي (ATM): يقصد بها كافة ماكينات الصراف الآلي التي تعمل إلكترونياً والتي يمكن لحامل البطاقة إجراء بعض العمليات المصرفية من خلالها بموجب استخدام البطاقة.

ث) البنك: يقصد به بنك الخليج (ش.م.ك.) وخلفاؤه والمحال إليهم.

ج) يوم العمل: يقصد به أيام العمل الرسمية للبنوك العاملة بدولة الكويت وتبدأ من الأحد حتى الخميس من كل أسبوع باستثناء أيام الإجازات والعطلات الرسمية.

ح) البطاقة: يقصد بها البطاقة الائتمانية (فيزا/ماستركارد) الصادرة من البنك – سواء كانت البطاقة الأساسية أو البطاقات الإضافية إن وجدت بناء على طلب حامل البطاقة الأساسية.

خ) حساب البطاقة: يقصد به الحساب الذي يفتح باسم حامل البطاقة الأساسية لدى البنك والذي يسجل فيه جميع عمليات السحب والشراء التي تتم بموجب البطاقة وتسجيل أية إيداعات.

د) مدة البطاقة: يقصد بها الفترة الزمنية التي تكون فيها البطاقة صالحة للاستخدام والمدونة على متن البطاقة.

ذ) حامل البطاقة: يقصد به حامل البطاقة الأساسية و/أو حامل البطاقة الإضافية.

ر) المصروفات /الرسوم: يقصد بها جميع المصاريف والرسوم التي يقررها البنك بشأن إصدار و/أو استخدام و/أو تجديد البطاقة والموضحة تفصيلاً بالبند رقم (3) من هذه الاتفاقية وتعديلاتها من وقت لآخر.

ز) الدينار الكويتي: يقصد به العملة السارية والمتداولة بدولة الكويت.

س) التاجر: يقصد به أي من المتاجر و/أو الشركات و/أو المنشآت و/أو المحلات التجارية و/أو أي جهة أخرى تقبل التعامل بموجب البطاقة لسداد قيمة البضائع و/أو الخدمات و/أو قبول السحوبات النقدية على البطاقة.

ش) العملية: يقصد بها أي عملية تتم بموجب استخدام البطاقة و/أو رقمها و/أو الرقم السري.

ص) رقم التعريف السري (PIN): يقصد به رقم التعريف السري الذي يصدره البنك لحامل البطاقة والذي يتم بموجبه تعريف البطاقة للتعامل من خلال ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية.

ض) نقاط البيع الإلكترونية (POS): يقصد بها نقاط البيع التي تعمل إلكترونياً وهي عبارة عن آلة تعمل إلكترونياً يمكن من خلالها أن يقوم حامل البطاقة بسداد قيمة مشترياته من التاجر مستخدماً البطاقة.

ط) البطاقة الأساسية: يقصد بها بطاقة الإئتمان (فيزا/ماستركارد) الصادرة لحامل البطاقة الأساسية (عميل البنك).

ظ) حامل البطاقة الأساسية: يقصد به مقدم الطلب للحصول على بطاقة إئتمان (فيزا/ماستركارد) (عميل البنك) ومستخدم البطاقة الأساسية وصاحب حساب البطاقة.

ع) تاريخ التسوية: يقصد به يوم العمل المحدد من البنك لسداد الرصيد المستحق على حساب البطاقة أو سداد الحد الأدنى الموضح بكشف الحساب.

غ) البطاقة الإضافية: يقصد بها أية بطاقة ائتمان إضافية يطلب حامل البطاقة الأساسية إصدارها ليتم استخدامها من حامل البطاقة الإضافية.

ف) حامل البطاقة الإضافية: يقصد به الشخص المخول من قبل حامل البطاقة الأساسية لاستخدام البطاقة الإضافية.

2) استعمال البطاقة:

أ) يلتزم حامل البطاقة بأن يوقع على البطاقة في المكان المخصص للتوقيع فور استلامه للبطاقة، ويقر بالتزامه بكافة التعليمات الصادرة من البنك بشأن استخدام البطاقات والمحافظة عليها.

ب) يجوز لحامل البطاقة استخدام بطاقته ضمن الحدود الائتمانية المحددة مسبقاً، والتي تشمل العمليات التي سبق إجازتها ولم تقيد بالحساب.

ت) يكون حامل البطاقة الأساسية مسئولاً عن سداد كافة مبالغ العمليات والرسوم المقيدة على حساب البطاقة، بما في ذلك كافة العمليات التي تتم بموجب البطاقة الإضافية.

ث) من المتفق عليه، أن كافة استخدامات البطاقة داخل دولة الكويت يجب أن تكون بالدينار الكويتي، ويتم خصم قيمة المعاملات والمصروفات والرسوم المستحقة مباشرة من رصيد حساب البطاقة تلقائياً. أما بالنسبة لاستخدام البطاقة خارج دولة الكويت فيتم تغيير المبلغ المسحوب بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي مع التزام حامل البطاقة الأساسية بفروق الأسعار والعمولات التي يحددها البنك و/أو أي مصاريف مطبقة من قبل مؤسسة فيزا/ ماستركارد (قيمة الرسوم 3.5% شاملة رسوم فيزا/ماستركارد).

ج) يتم تجديد البطاقات تلقائياً طبقاً لقناعة البنك. في حالة عدم رغبة حامل البطاقة تجديد البطاقة، وجب على حامل البطاقة إخطار البنك كتابياً مسبقاً بذلك بمدة لا تقل عن 60 (ستين) يوماً قبل تاريخ إنتهاء صلاحية البطاقة حيث أن البنك لن يقوم برد رسوم التجديد إذا أبلغ حامل البطاقة البنك بعد تلك المدة.

ح) يظل حامل البطاقة مسئولاً عن كافة العمليات المنفذة قبل تاريخ إنتهاء البطاقة حتى في حالة صدور الفاتورة لاحقاً.

خ) يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدام البطاقة في أية أغراض غير قانونية، كما يحظر على حامل البطاقة استخدام بطاقته في شراء البضائع والخدمات التي يحظرها القانون المحلي المطبق في ولاية الاختصاص القضائي لحامل البطاقة.

د) إن كافة العمليات التي تتم من خلال ماكينات نقاط البيع الإلكترونية (POS) و/أو ماكينات الصراف الآلي (ATM) تعد مسئولية حامل البطاقة ولا يجوز له الرجوع على البنك في هذا الشأن أو المطالبة بقيمة هذه العمليات، كما أن البنك لا يعد مسئولاً عن عدم تنفيذ عمليات السحب و/أو الدفع بموجب ماكينات الصراف الآلي أو نقاط البيع الإلكترونية.

ذ) لا يكون البنك مسئولاً عن أو طرفاً في أية خلافات قد تنشأ بين حامل البطاقة والتاجر حيال السلع و/أو الخدمات التي يقدمها التاجر لحامل البطاقة.

3) الحدود الائتمانية والرسوم:

أ) يقوم البنك بتحديد حدود الائتمان وإخطارها لحامل البطاقة من وقت لآخر.

ب) يحتفظ البنك بالحق في تحديد الحد الائتماني للبطاقة وفقاً لتقديره وحده.

ت) يحق للبنك خصم رسوم التجديد السنوية غير القابلة للاسترداد مسبقاً بعد مرور السنة الأولى على الإصدار المجاني للبطاقة، و يحتفظ البنك بمراجعة وتغيير الرسوم والأجور المطبقة في أي وقت خلال هذه الاتفاقية.

ث) لن تفرض أية فوائد أو رسوم (باستثناء رسوم تجاوز حدود الائتمان الممنوحة) على أي بند من بنود كشف الحساب في حالة قيام حامل البطاقة بسداد كامل الرصيد المبين بكشف الحساب في تاريخ التسوية الموضح بكشف الحساب، وفي حالة السداد الجزئي يتم قيد الفوائد والرسوم على حساب البطاقة على الرصيد المتبقي المستحق وذلك بخلاف معاملات السحب النقدية ، فيتم احتساب الفائدة من تاريخ المعاملة.

ج) تكون رسوم الخدمة لأي عملية سحب نقدي حتى 5% على أن لا تقل عن دينار كويتي واحد وتقيد على حساب البطاقة وتعامل أية معاملة شبه نقدية على أنها سلفة نقدية، حيث يتم تقاضي الرسوم على بعض المعاملات وكأنها سلف نقدية، بما في ذلك المشتريات من شركات الصرافة، أو أية عملية شراء لعملة أجنبية أو أية معاملات أخرى مصنفة من قبل فيزا أو ماستركارد أو بنك الخليج على أنها شبه نقدية. ويتم فرض فوائد على المبالغ النقدية ورسوم السحب النقدي على تلك المعاملات.

ح) يحق للبنك تغيير الرسوم طبقاً لتقديره المطلق وإرادته المنفردة، ويتم إخطار العميل بهذه التغييرات.

خ) تطبق رسوم زيادة الحد الائتماني بالسعر الذي يعلنه البنك من حين لآخر.

د) تخضع الخدمات التالية للرسوم طبقاً للسعر الذي يعلنه البنك من حين لآخر (طلب نسخة من قسيمة العملية/ طلب نسخة من كشف الحساب/ طلب استبدال البطاقة لأي سبب (تلف أو سرقة أو فقدان)).

4) التسديدات:

أ) يمكن لحامل البطاقة في أي وقت أن يدفع كامل الرصيد المستحق على حساب البطاقة بأي صورة تكون مقبولة لدى البنك.

ب) في حالة رغبة حامل البطاقة عدم سداد كامل الرصيد المستحق على حساب البطاقة المبين بكشف الحساب، فعليه أن يسدد نسبة قدرها 8.33% من الرصيد المستحق أو مبلغ 10 د.ك. أيهما أعلى، كما يمكن لحامل البطاقة أن يسدد دفعات جزئية تجاوز هذا المبلغ.

ت) بموجب هذه الاتفاقية يخول حامل البطاقة البنك في استقطاع الحد الأدنى المستحق على حساب البطاقة في تاريخ التسوية أو في أي يوم لاحق له خصماً من أي حساب دائن لحامل البطاقة الأساسية لدى البنك أو أي بنك آخر.

ث) تصبح كافة المبالغ المستحقة بموجب هذه الاتفاقية واجبة الأداء بالكامل في حالة وفاة حامل البطاقة الأساسية أو في حالة عدم التزامه أو انتهاكه لأي من بنود هذه الاتفاقية، ويحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الديون الناشئة عن هذه الاتفاقية وبدون سابق إنذار لحامل البطاقة، وبناء على ذلك يصرح حامل البطاقة للبنك بأن يخصم أي مبالغ مستحقة السداد على حساب البطاقة من أية أرصدة دائنة تكون متوفرة في حساب حامل البطاقة الأساسية أو حسابات حاملي البطاقات الإضافية لدى البنك.

ج) لا يحق لحامل البطاقة مطالبة البنك بأي اصول و/أو صور فواتير و/أو أن يقوم بأي مطالبة متعلقة بأي عملية تمت على البطاقة بعد مضي 90 يوم من تاريخها.

ح) بموجب هذه الاتفاقية يوكل حامل البطاقة البنك بالمطالبة بكافة المبالغ المستحقة على حساب البطاقة طبقاً لما يقرره البنك، وذلك من أية حسابات أخرى لحامل البطاقة لدى أية بنوك أخرى. ويصرح حامل البطاقة للبنك أيضاً بموجب هذه الاتفاقية بتزويد البنوك الأخرى بنسخة من هذه الاتفاقية لإثبات التوكيل بالخصم.

خ) يلتزم حامل البطاقة بالاحتفاظ برصيد مناسب في حسابه لدى البنك يكفي لسداد المبالغ المستحقة على البطاقة.

د) يحتفظ البنك بكامل حقه في تعليق العمل بالبطاقة في حالة عدم سداد حامل البطاقة للحد الأدنى المستحق للبنك خلال المدة المحددة، وفي حال عدم قيام العميل بسداد المبالغ المستحقة عليه بعد 60 يوم من تاريخ استحقاقها، فسوف يتم تعليق البطاقة ولن يتم إعادة تفعيلها إلا بعد سداد المبلغ المستحق بالكامل. أما إذا زادت مدة التأخير عن 90 يوم، فسوف يتم تجميد البطاقة وإعادة تفعيلها بعد 6 شهور من تاريخ استرجاع البنك للمبلغ المستحق بالكامل. وفي حال تكرار التخلف عن السداد، يتم تجديد البطاقة بعد سنة من تاريخ استرجاع البنك للمبلغ المستحق بالكامل. وأخيراً، في حال تخلف العميل عن السداد للمرة الثالثة، سوف يتم إلغاء البطاقة وعدم تجديدها مرة أخرى. ويسري جميع ما سبق على كافة البطاقات الأساسية و/أو الفرعية الصادرة

من البنك لصالح العميل حتى في حال أن العميل لم يتخلف عن سداد الحد الأدنى للبطاقات الأخرى الصادرة له من البنك، ويحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الرصيد المدين من قبل حامل البطاقة في حال عدم السداد.

ذ) يحق للبنك أن يعين وكلاء تحصيل و/أو محصلين نيابة عنه لاسترداد مستحقاته من حامل البطاقة الأساسية. وبناء على ما سبق يوافق ويصرح حامل البطاقة للبنك إفشاء بعض و/أو كل بياناته لدى البنك لهؤلاء الوكلاء و/أو المحصلين وذلك لتحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

ر) في حال كان لدى حامل البطاقة خطة سداد ميسر مع البنك أخفق حامل البطاقة في تسديد قسطين كاملين من خطة السداد الميسر لشهرين متتاليين، يصبح الرصيد المستحق بأكمله لحساب البطاقة واجب الدفع على الفور من قبل حامل البطاقة، ويحق لبنك الخليج طلب السداد الفوري بحسب تقديره.

ز) إذا تم إلغاء البطاقة قبل سداد المبلغ بالكامل من إجمالي مبلغ خطة السداد الميسر، يتم إرسال فاتورة مباشرة إلى حامل البطاقة عن المبلغ الذي لم تصدر فاتورة مقابله. ويصبح الرصيد المستحق بالكامل لحساب البطاقة واجب الدفع مباشرة من قبل حامل البطاقة، ويحق لبنك الخليج طلب السداد الفوري بحسب تقديره.

5) كشوف الحساب ودفاتر وسجلات البنك:

أ) يرسل البنك لحامل البطاقة الأساسية كشف حساب شهرياً موضحاً به كافة القيودات الدائنة والمدينة التي تمت على حساب البطاقة خلال الشهر السابق لكشف الحساب متضمناً كافة العمليات التي تمت بموجب البطاقة.

ب) يقر حامل البطاقة الأساسية بأن كشوف الحسابات المحررة بمعرفة البنك والمرسلة إليه على عنوانه المسجل في دفاتر البنك تعتبر حجة قاطعة بجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة للبنك ما لم يعترض على أي من هذه المبالغ في خلال خمسة وعشرين يوماً من تاريخ إرسالها. ويكون أي إعتراض محدوداً بالمبالغ المعترض عليها لتكون المبالغ المستحقة الأخرى واجبة السداد في تاريخ السداد المحدد بكشف الحساب وإلا سيتم إضافة الرسوم المقررة عليها.

ت) إذا لم يصل لحامل البطاقة الأساسية كشف الحساب الشهري وفقاً للمتفق عليه خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لإرساله، فعليه أن يتقدم خلال أسبوع من ذات التاريخ بطلب كشف الحساب من البنك فإن لم يفعل ذلك فلا يحق له الاحتجاج بعدم وصول الكشف إليه و/أو الإحتجاج على ما ورد بكشف الحساب وحساب البطاقة من بيانات ويكون ملتزماً بسداد المبالغ الواردة بكشف الحساب وأية فوائد ورسوم تضاف على هذه المبالغ بموجب هذه الإتفاقية.

6. خدمة الرسائل النصية القصيرة – الشروط والأحكام

1- التعريفات

"المنتجات" تعني الحسابات المصرفية أو بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب الآلي ، وغيرها من المنتجات التي يوفرها البنك من حين إلى آخر.

"الهاتف" يعني الجهاز الذي يملكه و/أو يتحكم فيه العميل، والذي يتم تخصيص رقم له، واللذي يقوم العميل من خلاله بالتواصل مع البنك عن طريق استقبال تنبيهات الرسائل النصية القصيرة.

"رقم الهاتف" يعني رقم الهاتف المخصص لهاتف العميل والمسجل لدى البنك.

"التفصايل الأمنية" تشمل الاسم المحدد والمخصص للمستخدم، كلمة المرور، رقم التعريف الشخصي، وغيرها من البيانات الأمنية التي قد يطلبها البنك من حين إلى آخر والتي يستخدمهخا العميل للدخول إلى الخدمة.

"الخدمة" تعني خدمة الرسائل النصية القصيرة أو رسائل التنبيهات للعملاء الأفراد والتي يتم إرسالها إلى هاتف العميل بناءً على العمليات المحلية أو الدولية التي تتم على بطاقة الائتمان أو بطاقة السحب الآلي للعميل (ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي، عمليات نقاط البيع، التنبيهات الواردة من فيزا إنترناشيونال، التنبيهات الخاصة بعمليات الشراء عبر الانترنت، التنبيهات التي تتضمن رمز التحقق، بالإضافة إلى التنبيهات الأخرى التي سيوفرها البنك في المستقبل.

2- يتعين على العميل اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة للحفاظ على سلامة البيانات الأمنية للعميل ومنع أي استخدام لها عن طريق الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به، والتي يتم تلقيها عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة أو هاتف العميل.

3- يوافق العميل على أن الإجراءات الاحترازية المطلوبة بموجب البند رقم 2 تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – كل ما يلي:

1-3 الامتناع تماماً عن كتابة أو تسجيل البيانات الأمنية للعميل بطريقة يمكن أن يفهمها أي شخص آخر.

2-3 عدم اختيار بيانات أمنية قد يسهل على أي شخص آخر تخمينها.

3-3 مراعاة التأكد من عدم سماع أي شخص آخر أو رؤيته البيانات الأمنية للعميل عند استخدام العميل لها.

4-3 الحفاظ على سرية وسلامة البيانات الأمنية للعميل وارتباطها خصيصاً بالمنتجات المقدمة للعميل.

5-3 عدم السماح لأي شخص آخر باستخدام أو الحصول على هاتف العميل أو البيانات الأمنية الخاصة بالعميل، وعدم الإفصاح عنها لأي شخص، إلا في حال تسجيل البيانات الأمنية أو إعدادها مجدداً، أو إذا كان مطلوباً الكشف عنها بموجب أي قانون.

6-3 المحافظة على سلامة المعلومات المتعلقة بمنتجات العميل، التي تحتوي على بيانات شخصية (مثل كشوف الحسابات) والتصرف فيها بطريقة آمنة.

7-3 الحفاظ على أمن وسلامة هاتف العميل وجميع الأجهزة المستخدمة للدخول الى الخدمة.

8-3 عدم تسجيل أية بيانات أمنية على أي برامج تحتفظ بالمعلومات بشكل تلقائي.

9-3 في حالة فقدان أو سرقة أي بيانات أمنية، أو إذا اشتبه العميل بأن أي شخص آخر استخدم أو حاول استخدام تلك البيانات، أو في حالة حدوث أي من الحالات الواردة في البند 8-3، يتعين على العميل إبلاغ البنك دون تأخير عن طريق الاتصال بالبنك على الأرقام التالية:

1-9-3 من الكويت: 1805805 (متوفر على مدار الساعة)؛ أو

2-9-3 من خارج الكويت: 22444383 965+ (متوفر على مدار الساعة) أو عن طريق إخطار أي فرع.

10-3 بصرف النظر عما ذكر أعلاه، يتعين على العميل التأكيد خطياً على فقدان أو سرقة بياناته الأمنية، إذا طلب ابنك منه ذلك.

11-3 يطلب البنك من العميل التعاون معه ومع السلطات الحكومية أو الجهات الرقابية (أو أية سلطة معنية أخرى) فيما يتعلق بأي تحقيقات حول سوء الاستخدام الفعلي أو المشتبه به للبيانات الأمنية للعميل أو المنتجات التي يستخدمها أو هاتفه أو الخدمة.

12-3 يتعين على العميل إبلاغ الشرطة أو أية سلطة أخرى معنية عن أية معاملات أو تعليمات غير مصرح بها، وذلك في غضون ثماني وأربعين (48) ساعة من طلب البنك القيام بذلك. كما يجوز للبنك أن يكشف للشرطة أو أي أطراف أخرى عن المعلومات المتعلقة بالعميل أو المنتجات التي يستخدمها، إذا نما إلى اعتقاد البنك أن ذلك سيساعد في منع أو استرداد الخسائر، بناءً على ما يراه البنك وحده.

13-3 يؤكد العميل بموجبه ويعلن ويقر بأن رقم (أرقام) الهاتف التي تم تزويد البنك بها مملوكة للعميل و/أو في حيازته، وبأن أية معلومات أو اتصالات من وإلى الهاتف، تقع تحت سيطرة العميل.

14-3 يتعهد العميل بموجب هذه الشروط والأحكام بإبلاغ البنك على الفور وفقاً لهذا البند، بأي تغيير قد يطرأ على رقم (أرقام) الهاتف، أو فقدان الهاتف أو رقم (أرقام) الهاتف، أو أي تعاملات تتم على الهاتف خارج سيطرة العميل و/أو أي تغييرقد يؤثر على تقديم هذه الخدمة للعميل.

1-4 يتحمل العميل مسؤولية أي من وجميع الخسائر التي قد يتكبدها العميل أو البنك أو الآخرين إذا تصرف العميل بطريقة احتيالية عند استخدام هذه الخدمة أو بمخالفة هذه الشروط.

2-4 يتحمل العميل المسؤولية عن كافة الخسائر إذا أخفق (لأي سبب من الأسباب) في استخدام الخدمة وفقاً للشروط (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحفاظ على سلامة بيانات العميل الأمنية وإخطار البنك كما هو مطلوب وفقاً للبند 3).

1-5 يحرص البنك بصورة معقولة على التأكد من أن أية معلومات مقدمة إلى العميل من خلال الدخول إلى الخدمة أو استخدامها تعكس بدقة حركة بطاقة الائتمان أو بطاقة السحب الآلي الخاصة بالعميل، حيثما كانت المعلومات مقدمة من طرف آخر، كما تعكس بدقة المعلومات التي يتلقاها البنك من ذلك الطرف الآخر.

2-5 حيثما كانت المعلومات المقدمة من خلال الخدمة تقع خارج نطاق السيطرة المعقولة للبنك (على سبيل المثال، إذا كانت مقدمةً من طرف آخر)، فإن البنك لا يضمن دقة تلك المعلومات أو خلوها من الأخطاء.

3-5 يجوز تقديم بعض المعلومات مع مراعاة بعض القيود، أو على أساس محدد (على سبيل المثال، إذا كانت تلك المعلومات دقيقة لمدة محددة فقط). وفي تلك الحالة، فإن اعتماد العميل على تلك المعلومات يخضع لتلك القيود، أو يكون صحيحاً وسارياً وقت تقديم تلك المعلومات.

4-5 لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن اي فقدان أو ضرر تتعرض له بيانات العميل أو البرامج التي يستخدمها أو جهاز الكمبيوتر الخاص به أو هاتفه الذكي أو هاتفه أو وسائل الاتصال أو غيرها من المعدات والأجهزةن بسبب استخدام العميل للخدمة.

5-5 لا يتحمل البنك أية مسؤولية تجاه العميل بسبب أو فيما يتعلق باستخدام العميل للخدمة في أي وقت من الأوقات أو في حالة عدم قدرته على استخدام الخدمة، إلا إذا كان البنك قد اتفق بشكل محدد مع العميل على خلاف ذلك، أو بناءً على ما يتطلبه القانون خلاف ذلك.

6-5 إن شبكات الاتصالات لا تعتبر وسيلة بث يعتمد عليها وموثوقة تماماً. ولا يضمن البنك، ولا أي من شركاته التابعة، توفر الخدمة خلال فترة زمنية معينة، حيث يجوز أن تتعرض الخدمة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الانقطاع أو التوقف. ولا يتحمل البنك ولا أي من شركاته التابعة أية مسؤولية عما يلي:

1-6-5 أية خسائر، تكاليف، التزامات، أضرار أو مصروفات قد تنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حالة عدم قدرة العميل على استخدام الخدمة لأي سبب من الأسباب.

2-6-5 أي تأخير أو عطل في تلقي الإخطارات.

3-6-5 أية تكاليف، رسوم أو نفقات من أي نوع كانت، يتم تكبدها نتيجة ما يلي: (1) تعامل البنك مع منتجات العميل. (2) أي قيد على حساب العميل و/أو قيد لحساب العميل وفقاً لتعليمات العميل. (3) إذا شابت المعلومات أية حالات من عدم الدقة أو النقص أو الأعطال، اثناء استدعاء المعلومات باستخدام خدمة الرسائل النصية القصيرة الشخصية.

7-5 لا يتحمل البنك أية مسؤولية تجاه العميل (ويتوخى العميل العذر للبنك بموجب هذه الشروط والأحكام) في حالة إخفاق البنك في تنفيذ أية من التزاماته حين يكون سبب ذلك الإخفاق خارجاً عن نطاق السيطرة المعقولة للبنك.

8-5 في حالة تقديم أي جانب من جوانب الخدمة من قبل أطراف أخرى، أو بقدر ما يكون ذلك، يقر العميل ويوافق على أن علاقة البنك مع أي من تلك الأطراف الأخرى، التي تمثل جهات تقديم الخدمة، تعتبر مستقلة ولا يتحمل البنك أية مسؤولية أي تصرفات أو إغفال من قبل أي طرف آخر يعتبر جهةً لتقديم الخدمة، بما في ذلك أي تعديل أو انقطاع أو إيقاف لأي حساب من جانب ذلك الطرف الآخر الذي يعتبر جهة تقديم الخدمة.

9-5 يوافق العميل بموجب هذه الشروط والأحكام ويقر بأن محتوى الخدمة قد ورد للمعلومية فقط، ولا يشكل دليلاً قاطعاً. وفي حالة أي اختلاف بين محتوى الرسائل النصية القصيرة وكشف الحساب المصدر من البنك، يسود كشف الحساب.

6- يجوز للبنك في أي وقت من الأوقات تعليق استخدام العميل للخدمة في الحالات التالية:

1-6 إذا اشتبه البنك في وجود أي تهديد لأمن الخدمة.

2-6 إذا رأى البنك أن هناك مخاطر متزايدة في أن العميل لن يتمكن من سداد أي مبالغ يدين بها للبنك أو أي طرف آخر.

3-6 إذا كان العميل يحتفظ بأي منتجات بصفة تضامنية، ويكون مطلوباً من البنك بموجب أي قانون ساري المفعول أو إذا تلقى أي تعليمات بموجب أية جهة لإنفاذ القانون أو اية حكومة أو غيرها من الجهات المعنية لتعليق استخدام العميل للخدمة (ما يكون — على سبيل المثال — بسبب ما يرد

للبنك من معلومات بوجود نزاع بين الأطراف المتضامنة).

7- يحتفظ البنك بحقه في إجراء أي تعديلات — بناءً على ما يراه البنك وحده — على الشروط، بما في ذلك التعديلات على الخدمة، على سبيل المثال لا الحصر، توسيع نطاق الخدمة أو تضييقه، في أي وقت من الأوقات، على أن يقوم بإخطار العميل بأي تعديلات من هذا القبيل من خلال البريد أو الهاتف أو البريد الإلكتروني..

7) شروط وأحكام برنامج استرداد المبالغ النقدية:

أ) يتم احتساب المبلغ المسترد بناءً على العمليات التي تم سدادها (باستثناء العمليات النقدية وجميع الرسوم التي يتم خصمها من قبل البنك) ويتم بيان ذلك بعد كل دورة لكشف حساب.

ب) يتم احتساب المبلغ المسترد لجميع العمليات التي تمت من قبل حامل البطاقة باستخدام بطاقة الائتمان على نقاط البيع داخل وخارج الكويت.

ت) لا يسري عرض الاسترداد النقدي على أية بطاقات ائتمان صادرة للشركات أو المؤسسات التجارية.

ث) تكون عمليات السحب النقدي التي يتم إجراؤها باستخدام بطاقات الائتمان مستثناة من احتساب استرداد المبالغ.

ج) العمليات التي تتم على البطاقة مؤهلة للاسترداد النقدي وفقا للشروط المذكورة أعلاه.

ح) الحد الأدنى المطلوب إنفاقه للبدء بكسب مبالغ الاسترداد هو 100 د.ك. شهرياً ولا يوجد حد أقصى لمبلغ الانفاق.

خ) يتم احتساب مكافآت/مبالغ الاسترداد النقدي وفقًا لرمز فئة التاجر الذي يحدده البنك مقدم الخدمة وفقًا لإرشادات فيزا وماستركارد. (لن يتم تصنيف بعض متاجر البقالة ضمن فئة البقالة وستندرج هذه الفئة تحت فئة المشتريات الأخرى).

د) الحد الأقصى لقيمة المبلغ المسترد هو 250 د.ك. شهريًا لكل بطاقة مؤهلة للحصول على مبالغ الاسترداد (بما في ذلك البطاقات الإضافية).

ذ) يحتفظ البنك بالحق في استثناء حاملي البطاقات الذين يسيئون استخدام العرض في معاملات تجارية لمشتريات الشركات سواء في عملية واحدة أو متعددة لدى نفس التاجر، و/أو أية عملية لا تعتبر من ضمن المشتريات العادية للأفراد.

ر) يكون العميل مؤهلاً للاسترداد النقدي فقط في حال سداده المبالغ المستحقة في مواعيدها دون تأخير.

ز) يجوز للعميل استرداد المبالغ خلال عامين فقط حيث تنتهي فترة صلاحيتها بعد ذلك.

س) تسري عملية الاسترداد النقدي مقابل 10 د.ك. ومضاعفاتها فقط (أي لا يمكن للعميل استرداد مبلغ على 3 د.ك على سبيل المثال).

ش) يتم منح مبلغ الاسترداد على أساس السعر المطبق من قبل البنك.

ص) في حال عكس قيد العملية أو استردادها، يتم عكس مبلغ الاسترداد الممنوح على بطاقة الائتمان بناءً على السعر المعطى في تاريخ عكس القيد وليس بناءً على السعر الأصلي.

ض) يحق للبنك إيقاف برنامج ولاء العملاء/الاسترداد النقدي لأي عميل في حال وجود أسباب معينة.

ط) يحق للبنك إيقاف برنامج ولاء العملاء/ الاسترداد النقدي لأي عميل في حال تخفيض درجة العميل أو عدم تحويل الراتب إلى حسابه.

ظ) في حالة اكتشاف البنك وجود مبالغ تم استردادها للعميل عن طريق الخطأ أو بأن العميل غير مؤهل للحصول عليها، يحق للبنك خصم هذا المبلغ بعد إبلاغ العميل.

ع) يحتفظ البنك بالحق في تعديل شروط وأحكام برنامج الاسترداد النقدي من وقت لآخر دون إنذار.

8) سحب الخدمة:

أ) يجوز للبنك في أي وقت – وبدون تحمل أية مسئولية أو سابق إنذار لحامل البطاقة الأساسية – أن يلغي كافة التسهيلات الممنوحة لحامل البطاقة الأساسية ومطالبته برد البطاقة الأساسية والبطاقات الإضافية ومصادرتها وكذلك مطالبته بسداد الرصيد المستحق للبنك.

ب) لن يكون البنك مسئولاً في حالة رفض إجازة أي عملية، أو عدم إنجاز معاملة أو عدم قبول البطاقة لإجراء عملية ما، وكذلك عن أية خسائر أو أضرار ناشئة بسبب استخدام البطاقة.

ت) إن كافة البطاقات الصادرة بموجب هذه الاتفاقية ملك للبنك ويجب على حامل البطاقة إعادتها للبنك فوراً متى طلب منه ذلك.

ث) في حالة إيقاف البنك للتسهيلات الممنوحة لحامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية، تظل كافة الالتزامات المدرجة في البند (9) من هذه الاتفاقية سارية المفعول.

9) إلغاء هذه الاتفاقية:

أ) يحق لأي من الطرفين إلغاء هذه الاتفاقية وذلك بموجب إشعار خطي للطرف الآخر. و يكون هذا الإلغاء ساري المفعول بعد إعادة البطاقات وتسديد حامل البطاقة كافة الالتزامات المترتبة على استخدامها (بما في ذلك الرسوم والأجور أو أية مبالغ أخرى مترتبة على البطاقة).

ب) إذا منح البنك بطاقات على سبيل الدعاية و الاعلان بإصدارها دون دفع أي رسوم و/أو أجور لإصدارها، يكون على حامل البطاقة تسديد هذه الرسوم والأجور في حال إنهائها أو إلغائها خلال السنة الأولى من تاريخ إصدارها.

10) المحافظة على البطاقة والرقم السري:

أ) حامل البطاقة مسئول مسئولية مطلقة عن البطاقة ويتعهد بالحفاظ على البطاقة، فإذا سرقت و/أو فقدت فيعد حامل البطاقة مسئولاً عن كافة النتائج المترتبة عن إساءة استخدام البطاقة بواسطة الغير، ويتعهد ويلتزم حامل البطاقة بإخطار البنك فوراً لإيقاف التعامل بموجبها.

ب) يجب على حامل البطاقة المحافظة على البطاقة والرقم السري ووضعهما في مكان آمن منفصلين.

ت) يجب على حامل البطاقة عدم السماح لأي شخص آخر باستخدامها.

ث) يجب أن لا يقوم حامل البطاقة بكتابة الرقم السري عليها.

ج) يجب على حامل البطاقة إشعار البنك فور اكتشافه (فقدان البطاقة أو تعرضها للسرقة أو الاستخدام الغير شرعي لها) ويكون ذلك عن طريق الإتصال بالبنك/ إدارة البطاقات المصرفية على هاتف رقم (1805805) المتاح 24 ساعة على مدار اليوم وأيضاً خلال الأعياد والعطلات الرسمية، ويجب على حامل البطاقة بعد ذلك – بحد أقصى سبعة أيام – موافاة البنك بتأكيد خطي، أو زيارة أي فرع من فروع البنك أثناء أوقات الدوام الرسمية للإبلاغ. إن لم يلتزم حامل البطاقة باتخاذ أي من الإجراءات المذكورة أعلاه، فسيكون مسئولاً عن أية أضرار و/أو خسائر قد تحدث له نتيجة إهماله في إبلاغ البنك، ولا يتحمل البنك أي مسئولية في هذا الشأن.

ح) على حامل البطاقة إشعار البنك فوراً عند تغيير عنوانه – وإن لم يتم إشعار البنك بهذا التغيير فسوف يعتد البنك بالعنوان الموجود لديه والمصرح به من قبل حامل البطاقة وتعتبر أي إشعارات مرسلة إلى هذا العنوان قانونية وقائمة.

خ) يجب على حامل البطاقة اتخاذ كل الاحتياطات للمحافظة على البطاقة والرقم السري الخاص بها ومنع أي استخدام غير شرعي و/أو غير مصرح به لهما.

على حامل البطاقة:

1) المحافظة على البطاقة والرقم السري ووضعهما في مكان آمن.
2) عدم السماح لأي شخص آخر باستعمال البطاقة.
3) ألا يقوم بكتابة الرقم السري على البطاقة أو في أي مكان آخر يمكن أن يظهر أو يفهم من قبل شخص آخر.
4) التأكد من أن لا يسمع أو يرى أي شخص آخر الرقم السري عند استخدام حامل البطاقة لهذا الرقم.
5) عدم تسجيل الرقم السري على أي جهاز يسجل المعلومات أوتوماتيكياً.

يجب على حامل البطاقة إشعار البنك فوراً عند اكتشافه فقدان البطاقة أو الرقم السري أو تعرضها للسرقة أو الاستخدام غير الشرعي بالاتصال ببنك الخليج خلال ساعات العمل الرسمي سواء بالاتصال على الرقم (1805805) أو بإبلاغ أحد فروع البنك و بخلاف ذلك تنتفي مسئولية البنك عن أي خسارة أو أضرار قائمة سواء مباشرة أو غير مباشرة قد تلحق بحامل البطاقة و تكون متعلقة بهذا الفقدان، السرقة أو الاستخدام غير الشرعي.

11) الالتزامات المترتبة:

أ) عندما يتم استخدام البطاقة من قبل أي شخص نال حيازتها، سواء بموافقة أو عدم موافقة حامل البطاقة، يظل حامل البطاقة الأساسية مسئولاً عن كافة الالتزامات الناشئة عن عمليات استخدام البطاقة. ويجوز للبنك أن يطلب من حامل البطاقة إبلاغ الشرطة وتقديم نسخة من البلاغ للبنك.

ب) تظل مسئولية حامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية حتى يتم سداد الرصيد المستحق لحساب البطاقة وتمتد حتى 60 يوماً من تاريخ تسليمه البطاقة إلى البنك أو تاريخ انتهاء البطاقة حسب الأحوال.

ت) يلتزم حامل البطاقة بكافة التعليمات التي تصدرها مؤسسة (فيزا/ماستركارد) العالمية وكذلك ما يطرأ عليها من تعديلات من حين لآخر.

ث) البنك غير مسئول عن أية أضرار قد تنشأ نتيجة خلل أي جهاز آلي أو لأي سبب خارج عن سيطرة البنك.

12) التعديلات:

أ) يجوز للبنك إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية في أي وقت وكذلك استحداث أو إلغاء أية شروط أو خدمات أو مصروفات إضافية لأية خدمة مقدمة بموجب هذه الاتفاقية دون أي اعتراض من حامل البطاقة.

ب) البنك غير ملزم بمنح تسهيلات أو خدمات إضافية أخرى غير الواردة ضمن هذه الاتفاقية لحامل البطاقة.

13) حامل البطاقة الإضافية:

تسري الشروط والأحكام الواردة بهذه الاتفاقية على حامل البطاقة الإضافية.

14) شروط عامة:

أ) تخضع هذه الاتفاقية لقوانين دولة الكويت وتختص محاكم دولة الكويت بالنظر والفصل في أي منازعات تنشأ عن هذه الاتفاقية.

ب) تم إعداد هذه الإتفاقية باللغتين العربية و الإنجليزية؛ و في حالة وجود أي خلاف في التفسير لأي من أحكام هذه الإتفاقية بين اللغتين المستخدمتين، يكون التفسير بموجب اللغة العربية هو المطبق.

بتوقيعي على هذا الطلب، أقر باطلاعي والتزامي بكافة الشروط والأحكام الواردة بهذه الإتفاقية وكذلك بالقواعد المنظمة لاستعمال كافة البطاقات الصادرة لي من بنك الخليج (ش.م.ك).